العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية

د.خليل محمد حسين(*)

المقدمة

تعد موضوعات التنمية البشرية، وما يرتبط بها من عوامل ومتغيرات من الموضوعات الحيوية التي نالت حضاً وافراً من اهتمامات (الفكر في شتى الميادين التربويّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة).

فضلاً عن الاهتمامات التي توليها الأمم المتحدة، بمنظماتها المختلفة، والتي وجهت جهوداً حثيثة ومتواصلة لدعم كلّ أنواع البرامج الاجتماعيّة والاقتصاديّة ومساندتها، التي كرست لتطوير وتنمية الموارد البشرية وتنميتها، ولا سيما في البلدان النامية.

ذلك لما لهذا الموضوع من مردودات ونتائج إيجابية تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ميادين المجتمع، وقطاعاته التنموية المختلفة سواء الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة.

حيث إنّ التعليم هو العامل الأكثر فاعلية وقدرة على النهوض بواقع المجتمعات المتخلفة، وجعلها في مصاف الدول المتقدمة، وذلك كون التعليم المحرك

(*) قسم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة الموصل.

الأساسيّ لمعظم عمليات التنمية والتغير الاجتماعيّ التي تشهدها المجتمعات في الوقت الحاضر. ويحقق التعليم أهدافه وأغراضه من خلال مردوداته الاجتماعيّة والثقافيّة والماديّة على المجتمع، ولعلّ أهم تلك المردودات هو قدرة التعليم في إعداد الكوادر البشريّة المدربة والمهيئة لكي تأخذ أدوارها في مجالات التنمية، ومؤسسات المجتمع المختلفة.

وهذا ما يطلق عليه المختصون في التربية والاجتماع والاقتصاد (رأس المال البشريّ) الذي يعدّ العنصر الأساس في إحداث أيّ تنمية، فلا تنمية ولا تحديث، بدون خلق الإنسان المحدث الذي يعدّ وسيلة التنمية، وغايتها في ذات الوقت.

لأجل ذلك لابد من الاهتمام بهذا الموضوع، ووضع آليات وبرامج عمل تحثّ على تطوير قدرات وقابليات الأفراد، وتزويدهم بشتى صنوف المعرفة والعلم؛ لتجعلهم أكثر قدرة على العطاء والإنتاج في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع.

المبحث الأول

الإطار المنهجيّ للبحث

أولاً: مشكلة البحث وأهميته

إن قضية الاهتمام بالتعليم ودوره في حفز عمليات التنمية والتقدم بات من المسلمات الأساسية التي تؤمن بها المجتمعات البشرية على حدّ سواء، المتقدمة منها أم النامية، ولما للنظام التربويّ من دور كبير في تطور المجتمعات وتقدمها. فقد أولت الكثير من الدول العربية عناية فائقة بتخصيص موارد ماديّة هائلة؛ لتمويل المؤسسات التربويّة والتعليمية، لكي تؤدي أدوارها ووظائفها المناطة بها.

ولأجل ذلك فقد اهتمت العديد من الدراسات لمعرفة أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية، ولمعرفة أثر هذين المتغيرين في حفز عمليات التنمية الاجتماعيّة والأقتصاديّة، كما وقد أولت الكثير من المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليميّة والعالميّة، اهتماماً بالغاً بقضية التربية والتعليم وقضية التنمية، بوصفها من المتطلبات الأساسيّة لهذا العصر، كما أخذت الأمم المتحدة، تخصص جهوداً حثيثة لمتابعة مسيرة المؤسسات التربويّة، وسبل النهوض بها في أغلب الدول الأعضاء فيها، فضلا عن ذلك فإنّ الأمم المتحدة أخذت تعتمد على هذه المؤشرات، كالتنمية والتعليم، والصحة، والدخل، في معرفة ماهيّة المستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ لتلك المجتمعات، لأنّ هذه المؤشرات تعدّ من الأمور الأساسيّة في حياة الناس أفراداً وجماعات، وكما تبرز مشكلة البحث في الإجابة عن كشف ماهية العلاقة بين التعليم من جهة، والتنمية من جهة أخرى.

ثانياً: أهداف البحث

يرمي البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والأغراض، لعل أهمها ما يأتي:

١. معرفة ماهية العلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية.

٢. معرفة دور التعليم في حفز التنمية بأشكالها المختلفة.

٣. كما يتوخى البحث معرفة أثر التنمية في حفز المؤسسات التعليمية.

٤. كما يرمي البحث إلى إثبات دور التعليم في استثمار راس المال البشريّ وإعداده.

ثالثاً: منهج البحث.

لقد استعان الباحث بمجموعة من مناهج البحث الاجتماعيّ، التي تتلاءم وترتبط بموضوعات البحث ارتباط وثيقاً، ولعلّ أهمها، المنهج التأريخيّ. الذي وفر لنا معلومات وحقائق عن الخلفية التأريخية لهذا النمط من الدراسات، وعن البعد التاريخي للاهتمام بهذه الموضوعات، كما أفادنا المنهج المقارن، فيما يتعلق بأجراء المقارنات بين النواتج التعليميّة والنواتج التنمويّة، ومعرفة الآثار التي تنتج عن هذين العنصرين.

كما استعان الباحث بالمصادر المكتبيّة والوثائقيّة من كتب ومجلات ودوريات، التي وفرت للبحث طائفة من المعلومات، والبيانات، والحقائق حول موضوع الدراسة.

المبحث الثاني:

الإطار المفهومي للبحث

إنّ تحديد المفاهيم وتعريفها يعدّ من الأمور البالغة الأهمية في كلّ بحث علميّ؛ لذلك تقتضي آلية البحث العلمي، أنْ يبدأ الباحث بتعريف أهم المفاهيم الواردة في بحثه تعريفاً دقيقاً، ذلك أنّ بعض المفاهيم تتشابه في مضامينها ومدلولاتها المعرفيّة، وهذا ما يشكل على القارئ غير المختص فضلاً عن أنْ بعض هذه المفاهيم يكون لها معانٍ كثيرة، وفقاً لاستخداماتها في البحث، لأجل ذلك تقتضي الضرورة البحثية فكّ هذا التشابه والارتباط لبعض المفهومات ومدلولاتها، وفقاً لسياق البحث، وفيما يأتي سنقوم بتوضيح أهم المفهومات الواردة في البحث.

أولا: التعليم:

وهو لغةً: نقيض الجهل أعلم علما، وعالم نفسه، ورجل عليم من قوم علماء وعلمت الشيء أعلمه علماً، أي : عرفته[١].

والتعليم بشكل عام يعدّ نوعاً من التغيير التركيبيّ الدائم في الكائن العضويّ البشريّ[٢].

لكن عملية التعليم ووفقاً لهذا السياق هي عملية رسمية تنقل من خلالها الثقافة من جيل لآخر، ومن مجتمع لآخر وتتميز هذه العملية بطابع الحفاظ على التراث الثقافيّ، ونشره، وتطويره مع العلم أنّ هذه العملية تقوم بإعطاء خدمات للأفراد، منها تزويدهم بالتربية الأخلاقيّة الأساسيّة، وتعليمهم فنون القراءة والكتابة وتدريبهم على المهارات والقابليات والفنون التي يحتاجها المجتمع والاقتصاد القوميّ[٣].

ثانياً: التنمية:

لمفهوم التنمية مدلولات كثيرة متباينة من جهة، ومتقاربة من جهة أخرى فهي تشترك في النظر إليها على أنها (عملية تحول ديناميكيّ كما يمكن النظر إليها بأنها أحد أوجه التغير المرغوب فيه، ويمكن التنبؤ به والتخطيط له إلى حدٍّ كبير أو

(١) ابن منظور، لسان العرب، مجلد (١٢) مادة (م) ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٤١٧.

(2) Beck. Robert, c. Motivation theories and princpiles, printic, Hall, Englewood. New gersey. U. S. A, 1978, P. 2.

(٣) ميشل دنكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٣٩.

على الأقل يمكن التأثير عليه والتحكم به)[٤].

وعليه فان التنمية تعني تحقيق العصرية، والحداثة، والتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإداريّة، التي تدفع بالمجتمع نحو التجديد[٥].

كما يعرفها الأستاذ أحمد الخشاب " بأنها عملية انتقال بالموقف أو الواقع الاجتماعيّ وتحريكه عن طريق ابتكار أو استنباط وسائل لاستغلال إمكانيات البيئة الطبيعية، ومواردها المادية وتدريب وتأهيل القوة البشرية لمباشرة عمليات الانتفاع من البيئة الطبيعية، وبإحداث تغيرات هادفة؛ لرفع المستوى الاجتماعيّ والأقتصاديّ والحضاريّ والثقافيّ للجماعة في حدود الإمكانيات المتاحة أو المساعدات المبذولة[٦].

أما التعريف الذي تبناه الباحث للتنمية، فهو أنها صيرورة متكاملة ومتفاعلة من عمليات التغيير الاجتماعيّ والثقافيّ والاقتصاديّ التي تحدث في جميع ميادين المجتمع الماديّة منها والاجتماعيّة وفقاً لآلية مخطط لها مسبقاً.

المبحث الثالث:

أولاً: التخطيط لتنمية الموارد البشريّة في الفكر الاجتماعيّ

إنّ التنمية عملية ديناميكية مستمرة تحتاج إلى حشد الموارد والإمكانيات المتاحة كافة، وفي مقدمتها العنصر البشريّ، الذي يعدّ أحد أهم العناصر في إحداث

(٤) د. فيصل سالم و د. توفيق فرج ، قاموس التحليل الاجتماعي، (ط٢)، دار المثلث للطباعة، لبنان ١٩٨٠، ص٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٨.

(٦) د. أحمد الخشاب، التغير الإجماعي، المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للنشر، ١٩٧١، ص ٢٤.

هذه التنمية، ومن المعروف أن حجم السكان ليس هو البعد الوحيد في إحداث هذه التنمية، بل إن نوعية هؤلاء السكان وخصائصهم، وحجم قوة العمل وكفاءتها تمثل بعداً أكثر عمقاً وأهمية في عمليات التنمية(٧).

إنّ مسألة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية هي فكرة قديمة وليست بالحديثة في تاريخ الفكر الإنسانيّ، فالإنسان منذ أن وجد وعاش في مجتمعات، كان في تفكير دائب لتيسير سبل معيشته وطرقها اجتماعياً واقتصادياً، لذلك طالما كان يبحث في إمكانية السيطرة على مجريات الطبيعة وتسخيرها في خدمته، ولتحقيق أهدافه، وإشباع احتياجاته الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

بيد أنّ طابع التخطيط الاجتماعيّ لدى الإنسان يومئذ كان طابعاً بسيطاً، وغير منتظماً في مضامينه، وفلسفته، ومبادئه، فهو على الأغلب لا يشتمل أكثر من توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان في حياته، كالمأكل، والمشرب، والملبس، والمسكن، ولكن لم يبقَ ذلك الطابع على حاله الأبتدائيّ، وإنما تطور تطوراً ملحوظاً؛ نتيجة للتطور الحضاريّ والاجتماعيّ للمجتمعات البشرية عبر المراحل التاريخيّة.

وبناء على ذلك كان من الطبيعيّ أن يشهد مسرح الحياة الاجتماعيّة دوراً بارزاً للقدرة البشريّة، وعلى مرّ العصور في تشييد الصروح الهائلة للحضارة البشريّة، من خلال ارتفاع قيمة العنصر البشريّ كوحدة اقتصادية، واعتباره منذ القدم جزءً مهماً من ثروة الأمم، لما يساهم به من دور فعال في مجمل

(٧) د. حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٣.

عمليات التنمية[٨].

ممّا تقدم يتضح لنا أهمية "العنصر البشريّ" في القيام بالنشاطات الاقتصاديّة، وفي تكوين الثروة، ولدوره الواضح في تحقيق التنمية الاقتصاديّة، قد أولى الاقتصاديون والاجتماعيون اهتماماً كبيراً له، وقد برز هذا التأكيد في معظم طروحات الاقتصاديين والاجتماعيين القدماء منهم والمحدثين[٩].

ومن اشهر العلماء الذين خاضوا في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر هو العالم "آدم سمث" الذي يرى أنّ التقدّم الاقتصاديّ يعود إلى ظهور مبدأ تقسيم العمل أو التخصيص الذي يؤدي إلى زيادة قدرة العمال الإنتاجيّة ذلك إن تحسين طرق تقسيم العمل، واتساع مدى التخصص يؤدي إلى:

- تحسين مهارة العمال.
- تخفيض الوقت اللازم لإنتاج السلع.
- استخدام وسائل ومعدات وآلات اكثر جودة وفعاليّة[١٠].

وهكذا نجد دعوى "آدم سمث" التي يؤكد فيها على أنّ للعنصر البشريّ أهمية كبرى في عمليات التنمية ويتبين لنا من خلال ذلك أنّ هذه المسالة لها جذور ضاربة في القدم في ميدان الفكر الاقتصاديّ والسوسيولوجيّ، ولا سيما إبان القرن السابع والثامن عشر حيث نشطت في تلك الفترة التوجهات النظرية المتعلقة بالأبعاد النظريّة، والتنمويّة للعنصر البشريّ.

---

(٨) مصدق جميل الحبيب، التعليم والتنمية والاقتصادية، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١، ص١٤.

(٩) د. حسن إبراهيم عيد، المصدر السابق، ص٨.

(١٠) المصدر نفسه ، ص١٠.

ثانياً: دور العنصر البشريّ في التنمية:

لعلّ من أهم الحقائق المعروفة في الوقت الحضر، لدى رجال التربية والاقتصاد على السواء، أنّ الثروة البشريّة بالنسبة لعمليات الإنتاج لا تقلّ أهمية عن راس المال الماديّ نفسه، وانه من الصعب أنْ نعزل مقدار الزيادة في الإنتاج المترتبة على التعليم نظراً لأنّ العوامل التي تساهم في إعداد القدرة البشرية وتحسينها عوامل مركبة ترجع إلى عوامل متداخلة، منها تعليميّة، وتدريبيّة، وتكنولوجيّة[١١].

ولذلك يمكن عدّ تنمية رأس المال البشريّة شرطاً أساسا لتنمية راس المال الماديّ، وان الأموال التي تنفق في تنمية الموارد البشريّة لها عائدات اقتصادية غير مباشرة، ومردود اقتصاديّ كبير كما أكدت عليه الدراسات العلمية، ويبين وزنه ونسبة إسهاماته الواسعة في نمو الدخل القومي[١٢].

وتدلّ تجارب الدول النامية على أنّ الموارد الطبيعيّة، أو رأس المال، ومعدلات تكوينه ليس هي العوامل الحاسمة في التنمية، ولكن العامل المهم يرتبط بالعمل وما يتطلبه من قوة عاملة مدربة تستوعب متطلبات العمل من مهارات، ومعلومات، وعلاقات، ونُظُم، واتجاهات، وقيم، ومن هنا كان العنصر البشريّ من أهم عوامل الإنتاج، وهذا ما يطلق عليه رأس المال البشريّ[١٣].

---

(١١) د. محمد منير مرسي، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٦٨.

(١٢) د. عبدالله عبدالدائم، في سبيل ثقافة عربية ذاتية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣، ص٥.

(١٣) د. مختار حمزة وآخرون، التنمية والتعليم الوظيفيّ في البلاد العربية، سرس الليان، ١٩٧٢، ص٦٥.

لذلك فأنّ التخطيط لتنمية الموارد البشريّة هو نقطة البدء في كلّ تخطيط للتنمية الشاملة، ونظراً لأنّ التعليم يؤثر تأثيراً مباشراً في بناء الإنسان، وفي إعداده لإحداث التنمية والتغيير، في التغلب على مشاكلها، لذلك فأن تقدّم المجتمعات وتطورها لم يعد يعتمد على حجم ما تملكه الدول من ثروات طبيعية أو مادية بل على ما يتوفر لها من ثروات بشرية تتمثل في العقول المبدعة والمهارات الفنية العالية(١٤).

إذن فالعنصر البشريّ يعدّ أداة العملية التنموية، ووسيلتها الأساسية في تحفيز نجاحها أو فشله؛ لذلك فالأحرى بالدول النامية أن ترعى هذه الكوادر البشريّة التي هي قوام عملية التنمية وعمادها الأساس، فمسألة الاهتمام بالعنصر البشريّ، وجعله الوسيلة والغاية، التي بها وبوساطتها تقوم التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة الناجحة والفعالة.

إنّ تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع والوصول بها إلى امثل معدلاتها يتوقف على مواردها الاقتصاديّة من ناحية، وعلى المستوى الاجتماعيّ والثقافيّ للسكان من ناحية أخرى، وهكذا يمكن النظر إلى التنمية على أنها تتكون من جانبين أساسين الجانب الماديّ (الموارد) والجانب الاجتماعيّ (العنصر البشريّ) ويمتزج هذان الجانبان امتزاجاً عضوياً في تحقيق تنمية المجتمع وتطوره(١٥).

وكما يرى الدكتور عبد الله عبد الدائم أنّ أهم شيء في تنمية الموارد البشريّة هو وضع استراتيجيّة عمليّة وواقعيّة لهذه التنمية، تربط ربطاً وثيقاً بين أهدافها،

(١٤) د. أنور عطية العدل، التخطيط للتقدم الاجتماعيّ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص٣٣٠.
(١٥) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص٦٥.

وأهداف النمو الاجتماعيّ والاقتصاديّ وأغراضه إذ لا بدّ من ترابط محسوب ومدروس بين تنمية الموارد الإنسانية وبين تنمية المشروعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة اللازمة لاستيعاب هذه الموارد، ولإفساح المجال لعطائها وإبداعها، لذا فإن تنمية القوة البشريّة يجب أنْ تربط ربطاً عضوياً وعلميّاً مخططاً بالتنمية القوميّة الشاملة التي تضم التنمية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافية، والسياسيّة في إطار بناء قوميّ منسجم ومتوازن(١٦).

المبحث الرابع:

التخطيط التعليميّ وعلاقته بالتنمية:

أولاً: التخطيط التعليميّ:

لقد شهدت السنوات الماضية اتساعاً هائلاً في التعليم، سواء في الدولة المتقدمة أم النامية، ولعلّ ذلك الاتساع كان نتيجة التطورات العلميّة والتكنولوجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي انعكست على متطلبات المجتمعات والأفراد من التعليم، هذا فضلاً عن أنّ التعليم اصبح أداة أساسية لتحقيق آمال الدول النامية في اللحاق بركب الحضارة العالمية، كما أصبح الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق آمال الأفراد في هذه الدول وطموحاتهم(١٧).

فالتخطيط التعليميّ يمثل جزءاً من التخطيط الاقتصاديّ الشامل بوصف قطاع التربية والتعليم هو القطاع الذي يقوم بمهمة الإعداد الفنيّ والمهنيّ والعلميّ

(١٦) د. عبدالله عبدالدائم، التربية في البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٨.

(١٧) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص١١١.

للكوادر المتخصصة المختلفة التي تزداد الحاجة لها يوماً بعد آخر في ظروف التنمية والتطور العلميّ والتكنولوجيّ[١٨].

فالتخطيط التعليميّ ولد في قلب التخطيط الاقتصاديّ، ونشأ نتيجة شعور هذا التخطيط الأخير بعجزه عن تحقيق أهدافه، إذا لم يدخل في حسابه العنصر البشريّ وما يحتاج إليه من إعداد وتربية، لأنّ هناك كثيراً من الدراسات أكدت على دور التربية والتعليم في التخطيط الاقتصاديّ، من حيث الربط بين أغراضه، وأغراض التخطيط الاجتماعيّ[١٩].

ومن دواعي اهتمام المجتمعات بالتخطيط التعليميّ، هي الحقيقة التي ظهرت للاقتصاديين والمعنيين بهذا النمط من الدراسات، وهو انه لا سبيل لرفع الاقتصاد والإنتاج الاقتصاديّ ما لم نرفع من شأن رأس المال البشريّ الذي يسيّر عملية هذا الاقتصاد، وما لم نعد هذا العنصر البشري إعداد يستجيب لحاجات المجتمع المتزايدة من الفنيين والتقنيين على اختلاف مستوياتهم، وكان من أهم دواعي الأخذ بالتخطيط التعليميّ هي الفكرة التي ترى في التعليم نوعاً من الاستثمار البشريّ،

وترى أنّ له عائداً أو مردوداً اقتصادياً واضحاً[٢٠].

فالتخطيط التعليميّ يتناول إعداد الطلاب وتوزيعهم على مراحل التعليم

---

(١٨) مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق، ص٢٧٥.

(١٩) د. عبدالله عبدالدائم، التربية في البلاد العربية، مصدر سابق، ص١٣٨.

(٢٠) د. محمد منير مرسي، تخطيط التعليم واقتصادياته، مصدر سابق، ص١٣٨.

وأنواعه، توزيعاً يستجيب لحاجات سوق العمل من الاختصاصين في شتى مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي عامة وفي ميدان العلم والتكنولوجيا خاصة.

إن النظام التربويّ السليم لابدّ أن يوفر لسوق العمل حاجتها من مختلف أفراد القوى العاملة، وفي شتى المجالات والمهن، ولابدّ للتخطيط التعليميّ من أخذ حاجات التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة[٢١].

لكي يحدث هناك ترابط متين بين المخرجات التعليمية والمتطلبات التنموية، وعلى جميع المستويات الماديّة والاجتماعية.

واعتماداً على ذلك أخذت الدول النامية بتوسيع الخدمات التعليميّة التي تقدمّها، بالاعتماد على "ستراتيجية النمو المطرد" وتقوم هذه الاستراتيجية بتوسيع النظم التعليميّة بالصورة الموجودة، وبأقصى ما يمكن من سرعة هادفة بذلك استيعاب أكبر عدد ممكن من الأفراد في كلّ مستوى تعليميّ[٢٢].

ثانياً: الأنفاق على التعليم

لمّا كان التطور الاقتصاديّ هو دالة على التطور التربويّ التعليميّ اصبح من الظواهر الطبيعية والعامة أن يتزايد حجم الإنفاق باستمرار مع الزمن، ومع حجم الحاجة إلى التطور الاقتصاديّ بحيث يشمل هذا التزايد دول العالم كافة. واصبح مسألة من أهم المسائل التي تواجه المسؤولين والمخططين الاقتصاديين لدى اكثر دول العالم على اختلاف أصنافها ومديات تطورها الحضاري

(٢١) د. عبدالله عبدالدائم، التربية في البلاد العربية، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

(٢٢) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص ١١١.

سواء المتقدمة أم النامية منها[٢٣].

يبدو أنّ فكرة الاهتمام بالإنفاق التعليميّ جاءت في فترة متأخرة، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لظهور بوادر الفكر التخطيطيّ بشكل عام، والتي كانت تتوخى سبل النهوض بواقع تلك الدول التي خرجت منهكة القوى بعد الحرب الكونية الثانية.

وتعزى زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساسا إلى استمرار التوسع فيه، وزيادة أعداد المقبولين به على مختلف المستويات والمراحل، غير إن ما تنفقه البلدان النامية والبلدان العربية على التعليم مازال قليلاً بالقياس إلى حاجة تلك الدول الفعليّة منه[٢٤].

وتعدّ نسبة ما تخصصه الدول من ميزانيتها للتعليم أو نسبة ميزانية التعليم إلى الدخل القوميّ مؤشراً على ما يتاح لهذا التعليم من إمكانيات الحركة والنمو، والاهم من هذا ترشيد هذا الإنفاق حتى يحقق اكبر عائد ممكن، وبأقل تكلفة، وبأقصر وقت، واقل جهد[٢٥].

وتعدّ مشكلة الإنفاق أو تمويل التعليم من أهم المشكلات التي تواجه النظم التعليميّة المعاصرة، في مختلف الدول، سواء ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم أو التوسع فيه، ويصطدم طموح هذه الدول في تحقيق آمالها التعليميّة بهذه المشكلة مهما كان مستوى الدولة من الغنى؛ لذلك تضطر بعض الدول إلى التخلي عن

(٢٣) مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق، ص١٢٩.

(٢٤) محمد منير مرسي، مصدر سابق، ص٣٩.

(٢٥) د. محمود السيد سلطان، مقدمة في التربية، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٩، ص١٥٦.

مشاريعها التربوية، أو تأجيلها للمستقبل، وربما يرجع ذلك إلى عاملين أساسين هما[٢٦]:

١. إنّ المشروعات التعليميّة بما تتطلبه من مبانٍ ومعدات ومعلمين، وغيرها تعدّ باهضة التكاليف، وتحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها.

٢. نتيجة لارتفاع الوعي الاجتماعيّ والثقافيّ بأهمية التعليم، لقد ازداد إقبال الناس على المؤسسات التعليميّة، ممّا يصاحب ذلك التزامات ماديّة بالغة على الدولة.

وكاتجاه عام يرى الباحث من خلال اطلاعه على البيانات والمؤشرات الإحصائيّة لبعض الدول العربية فيما يخص الإنفاق على التعليم، وجد أنّه في تزايد مستمر، نتيجة لإحساس تلك الدول بأهمية هذا القطاع الحيويّ، ودوره الفعال في تنشيط عمليات التنمية والتقدّم العلميّ والتكنولوجيّ للمجتمع.

على أنّ هناك اختلافاً في حجم الإنفاق على القطاع التعليميّ، بين الدول العربية، وهذا الاختلاف لا يعود إلى مستوى تطور هذه الدول فحسب، بلْ يعتمد على حجم موارد البلد الاقتصاديّة، والماديّة، والتغيرات المختلفة الداخليّة والخارجيّة التي تطرأ على سياساتها[٢٧].

---

(٢٦) محمد منير مرسي، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٢٧) مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق، ص١٢٩.

المبحث الخامس:

الاعتمادية المتبادلة بين التعليم والتنمية:

أولا: الاعتماديّة" العلاقة بين التعليم والتنمية":

لما كانت التنمية هي عملية إحداث تغيير شامل في حياة أفراد المجتمع، فليس من السهل عليهم أن يتقبلوا هذا التغيير، دون تبديل في مواقفهم، وتصوراتهم، ورغباتهم، وسلوكهم الاجتماعيّ واتجاهاتهم وميولهم، وهذا لا يتمّ إلا عن طريق المؤسسات التعليميّة والتثقيفيّة في المجتمع(٢٨).

إنّ عمليات التنمية هي عمليات تغيير ثقافيّ، فهي تهدف إلى تغيير الإنسان في سلوكه، وفي أساليب حياته الروحيّة والمعنويّة والماديّة(٢٩).

فأخذت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد فضلاً عمّا تعتمد عليه من رأس المال المادي، والمعدات الإنتاجية وأدواتها إلى رأس المال البشريّ وإعداده وتأهيله بالمعارف/ والمهارات، والاتجاهات، والقيم الإيجابية لكي يكون عنصراً فعالاً في خطط التنمية التكاملية وعملياتها.

وفي ضوء هذه الحسابات لا نتوانى عن القول بأنّ التربية والتعليم اصبح عملية استثمارية في المقام الأول، لأنّ كل ما ينفق على مؤسساتها له عائد من خلال توظيف القوى البشرية التي تخرجها وتعدها لتأخذ مكانها وأدوارها في النظم

---

(٢٨) عبد علي سليمان، السكان والتنمية في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٢١.

(٢٩) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص١٧.

الاجتماعيّة الأخرى في المجتمع[٣٠].

ووفقاً لذلك لم يعد التعليم خدمة اجتماعيّة تقدّم للمواطن في المجتمع فحسب، بل إنّه يؤدي إلى تحسين هذا المواطن واستثماراته وتحسين نوعيته ممّا يؤدي بالتالي إلى تحسين استثمار الثروة الوطنيّة والقوميّة كماً ونوعاً، ولذلك فقد أصبحت تنمية رأس المال البشريّ من أهم الدعامات التي يقوم عليها تقدّم الدول المعاصرة، وأصبحت وسائل تنمية هذه القوى البشرية من أهم ما يشغل سياسة الدول وعلمائها والباحثين فيها؛ لان التعليم هو أحد الوسائل الأساسية في هذه التنمية.

لأنه يجعل الأفراد اكثر قدرة على تقبل المخترعات الجديدة، واكثر استفادة وانتفاعا بها، بل إنه يجعل إمكانية تطبيق المخترعات العلمية الجديدة أمرا سريع الحدوث في حياة الإنسان والمجتمع، وبذلك يجعل من العامل الإنسانيّ عاملاً أساساً في عملية الإنتاج المؤدية إلى التنمية الشاملة[٣١].

ولا ريب إن التعليم يساعد الفرد على زيادة دخله عن طريق زيادة ما يملكه ويكسبه الفرد من مهارات معرفيّة وفنيّة وعلميّة، وكلما زاد مستوى تعليم الفرد في هذه النواحي زاد دخله، كما أثبتته كثير من الدراسات المهتمة باقتصاديات التعليم، كونه يلعب دوراً هاما في تحفيز عمليات التنمية بجوانبها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، لأنه يوفر المعطيات الآتية[٣٢]:

(٣٠) خليل محمد الخالدي، دور التربية في بناء الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٤و ١٥، كانون الثاني، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٩.

(٣١) د. محمد لبيب النجيحي، الاسس الاجتماعية للتربية، الطبعة السادسة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص٣١٢-٣١١.

(٣٢) محمد منير مرسي، مصدر سابق، ص١٦٩، ١٧١.

١. تنمية الاتجاهات الصحيحة لدى أفراد المجتمع ككل.

٢. تنمية الوعي الاجتماعيّ والثقافيّ بأنواعه المختلفة.

٣. تعزيز الاتجاهات الصالحة في الأنماط السلوكيّة والقيميّة التي تتعلق بالاستهلاك والادخار وتنظيم حياة الفرد الاجتماعية.

٤. إن ارتفاع المستوى العلمي للفرد يجعله اكثر فهماً ووعياً بحقوقه وواجباته وممارسة أدواره وأعماله المختلفة في الحياة، بيد أنّ الحديث عن أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، يأخذ شقين اثنين أولها: يتعلق بالأهمية العلميّة والنظريّة لهذين المتغيرين، وثانيها بالأهمية التطبيقيّة والعمليّة لهما، فإننا في هذه الدراسة نتوخى إظهار كلا الجانبين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتجلى الأهمية النظريّة من خلال الأمور التي يحدثها التعليم، وهي تقسيم العمل القائم على التخصيصات والمهارات الدقيقة التي يملكها الأفراد.

حيث إنّ التعليم يعمل على إعداد الفئات الفنية القادرة على امتلاك المعرفة العلميّة والفنيّة العالية، والتي تستطيع بوساطتها أن تقود عمليات التطور، والتقدم، وتجنب الأخطاء والسلبيات التي ربما تعترض سبيلها، لذا نرى أنّ أهمية التعليم تتجلى في المراحل الأولى من النمو الاقتصاديّ للمجتمع كأداة لزيادة الإنتاج، وتحسينه في جميع مجالاته، وخلق أساس سليم لتطوير مستمر، ذلك أنّ كل تطور يبدأ بالعامل الإنسانيّ؛ لأنّ الإنسان هو مبدع كلّ شيء جديد، وهو المسؤول الأول عن تنمية نفسه وأسرته ومجتمعه[٣٣].

يظهر من ذلك أنّ التعليم ليس هدفه تحقيق تنمية اقتصادية فحسبن بل إنه

(٣٣) د. محمد لبيب النجيجي، مصدر سابق، ص٣١٤، ٣١٦.

يهدف إلى تحقيق التغير الاجتماعيّ والثقافيّ، وكلاهما هدف التنمية، وهدف التغيّر، كما أنّ للتعليم أهدافاً اقتصاديّة وثقافية إنسانية، وأهدافاً اجتماعية، وان هذه الأهداف الثلاثة متكاملة مع بعضها، لا يمكن التركيز على جانب منها، وترك الجانب الآخر، لأنها مترابطة ومتكاملة[٣٤].

لقد شهد المجتمع العربيّ تطوراً ملحوظاً في جميع نواحي التعليم، ولا سيما في العقود الأخيرة، جاءت هذه الزيادة المطردة، نتيجة الحاجة الماسة إلى الكوادر البشريّة المدربة والمعدة إعداداً علمياً وفنياً، يمكنها لأنْ تأخذ أدوارها في مجالات التنمية، وهذا التزايد الكميّ والنوعيّ "الكيفي" له فوائده ومزاياه الإيجابيّة في المجتمع.

كما أنّ له انعكاساته الكيفية والنوعية في طبعة التركيب السكانيّ لأفراد المجتمع، حيث إنّ التغيير الكميّ يؤدي إلى التغيير الكيفيّ، والعكس صحيح، لأنّ نظام التعليم نظام متكامل متاخذ يفعل كمّه في كيفه كما يؤثركيفة في كمّه[٣٥].

ورغم هذه الزيادة الحاصلة بالكم والكيف في تركيب السكان في المجتمع العربيّ، إلا أننا نلاحظ بأنّ مستوى التعليم للسكان النشيطين منخفض جداً في البلدان العربية ما عدا لبنان ومرد ذلك ارتفاع كبير في نسبة الأميين من السكان، ومن المعروف أنّ عمليات التنمية تعتمد على الكثير من المتغيرات ذات العلاقة المتبادلة، ولكن التعليم والإعداد المهنيّ والفنيّ يشكلان

(٣٤) د. عبدالله عبدالدائم، التربية في البلاد العربية، مصدر سابق، ص٢٢٤، ٢٢٥.

(٣٥) عبد علي سلمان، مصدر سابق، ص١٢٤.

شرطاً هاماً في هذا المجال[٣٦].

وصفوة القول يتبيّن لنا من الدراسات الكثيرة في هذا المجال أنّ هناك علاقة وثيقة بين التعليم كمتغير مستقل، والتنمية كمتغير معتمد، أي أنّ هناك ترابطاً نسبياً عالياً بين التعليم والتنمية، وهذه الفرضية تسمح لنا أن نعمم القضية الآتية: إنه كلما ارتفع المستوى التعليميّ والثقافيّ في المجتمع زادت وتنامت وتائر التنمية فيه.

ثانياً: التعليم واستثمار العنصر البشريّ:

طالما عددنا التعليم نشاطاً إنتاجيّاً في الأمد الطويل، وبالتالي فالإنفاق فيه يعدّ استثماراً للموارد من أجل تحقيق منافع عامة، فلابدّ أنْ يقودنا هذا الوصف إلى التساؤل عن المردودات الإنتاجيّة والماديّة التي يدرها هذا النشاط قياساً إلى ماينفق عليه من أموال في المباني، والرواتب، والأجور، والكتب، والإشراف والأجهزة الإداريّة، والامتحانات، وهذا ما يدفعنا للبحث عن عوائد ذلك الاستثمار[٣٧].

ومن ناحية أخرى فالتعليم يعدّ استثماراً له عائد ترتفع نسبته عن كثير من وجوه الاستثمار الأخرى كما أنّ هذا العائد يستمر إلى مدة طويلة لا يمكن مقارنتها بأيّ نوع آخر من الاستثمار[٣٨].

ويمكن أن ندعم هذه التصورات بدراسات علمية أجريت في هذا الشأن، تبين بشكل واضح القيمة الاقتصادية للتعليم كاستثمار بشري منها دراسة " شولتز " في

(٣٦) د. حسن إبراهيم عيد، مصدر سابق، ص١٢٦.

(٣٧) مصدق جميل الحبيب، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٣٨) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص١٥٣.

الولايات المتحدة الأمريكية عن " القيمة الاقتصادية للتعليم للفترة ما بين ١٩٢٩ – ١٩٥٧ " وأظهرت هذه الدراسة، أنّ هناك ترابطاً عالياً بين التعليم والتنمية، وبيّنت أنّ النمو الاقتصاديّ في الولايات المتحدة يرجع نسبة عالية منه إلى عامل التعليم(٣٩).

كما تؤكد دراسة العالم السوفيتيّ " كوماروف " على وجود صلة وثيقة بين التنمية الاقتصاديّة والتعليم، قائلاً إنّ التحسن المستمر المنتظم في المستويات التعليمية للعمال السوفيت، يرتبط ارتباطا وثيقاً بالتقدّم الفنيّ التكنولوجّي الذي حققه الاقتصاد السوفيتي. وأنّ حوالي (٧٥ ٪) من الزيادة الإجمالية في الإنتاج الصناعيّ خلال الخطة الخمسية التنموية يعود إلى التحسن الظاهر في نوعية التعليم والتأهيل المهنيّ الذي حصل عليه العمال السوفيت في العقود الأخيرة(٤٠).

كما درس العالم " دنسون " Denison مصادر نمو الدخل القوميّ في الولايات المتحدة للفترة (١٩٠٩ - ١٩٥٧)، لقد وجد دنسون فضلاً عن عوامل أخرى بأنّ التعليم العامل الأكثر أهمية في نسبة زيادة الدخل القوميّ في الولايات المتحدة، وبنسبة بلغت ٢١ ٪ ، ويرجع ذلك كما تبيّن الدراسة إلى عاملين مرتبطين بالتعليم:

الأول: إنّ التعليم يحسّن نوعية وقوة العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.

الثاني: إن رفع درجة تعليم السكان يزيد معدل المعرفة في المجتمع، والتي هي

(٣٩) د. لطفي بركات أحمد، دراسات تربوية نفسية في الوطن العربي، الرياض، ١٩٨١، ص٣٣.

(٤٠) د. محمد منير مرسي، مصدر سابق، ص١٦٨، ١٦٩.

نفسها في تطور مستمر[٤١].

وكما تشير بعض الدراسات في الدول النامية، إلى أنّ تراكم رأس المال يؤدي إلى أقل من نصف الزيادة السنوية في الإنتاج، أما الباقي أيْ (النصف الآخر) فيرجع إلى زيادة الكفاءة، والمهارة البشريّة وتحسين نظم الإنتاج[٤٢].

وصفوة القول إن تلك الدراسات تؤكد على حقيقة بالغة الأهمية مفادها أنّ التعليم بوصفه استثماراً بشرياً، يشكل عنصراً أساسياً من عناصر ومقومات التنمية المتكاملة، وان كان عائد التعليم يتطلب فترة طويلة حتى تظهر آثاره تتضح نتائجه، لأنّ التخطيط التعليميّ يحتاج إلى فترة تتراوح ما بين (١٠ - ٢٠) سنة لكي تتضح آثار الخطة التعليمية اتضاحاً كاملاً[٤٣].

ويسعفنا في ذلك الأستاذ حامد عمار بقوله (وسبيلنا إلى التعرف على عائد التنمية من التعليم، يمكن أن يستند لمعايير متعددة، لعلّ أبرزها هو تقديم الدور الذي يسهم به خريجو المدارس حينما يصبحون مدخلات في النشاط الاقتصاديّ، أيْ: حينما ينضمّون إلى قوة العمل. وبعبارة أخرى يمثل خريجو المدارس، والمعاهد، والجامعات الناتج النهائي لنظام التعليم، وعائد العمل لهؤلاء الخريجين وقيمهم المضافة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي هو أحد المعايير الرئيسة التي سنتخذها للحكم على آثار التعليم في

(٤١) د. حسن إبراهيم عيد، مصدر سابق، ص١٩.

(٤٢) د. محمد منير موسى، مصدر سابق، ص١٦٨.

(٤٣) د. مختار حمزة وآخرون، مصدر سابق ص١٠٠.

التنمية في البلاد العربية)[٤٤].

وبناء على ذلك يتضح أن أهم مسألة في تنمية الموارد البشرية هي وضع إستراتيجية عملية واقعية لهذه التنمية تربط حقا بين أهدافها وأهداف النمو الاقتصادي والإجتماعي، بيد أن هذه الإستراتيجية تختلف باختلاف أوضاع البلاد العربية، ومن هنا كان من الواجب أن تنصب جهودنا الأساسية فيما يخص تنمية الموارد البشرية في بلادنا على الخصائص المميزة لهذه التنمية في إطار واقعنا ومشكلاتنا.

لذا فإن تنمية الموارد البشرية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والإجتماعية ليست أي نوع من التنمية، بل هي تنمية من نوع معين، نضع فيها سلفا أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتربطها بها[٤٥].

وعن طريق هذه الاستراتيجية التربوية القائمة على ربط المؤسسات التعليمية بالمجتمع، وبأهداف التنمية المتكاملة، يمكن أن تحقق عملية ربط وثيقة بين ما تخرجه المؤسسات التربوية من كوادر متخصصة وبين ما تحتاجه عمليات التنمية من أيد عاملة مهنية، وفنية مدربة تدريبا عاليا.

(٤٤) د. حامد عمار، التربية العربية وعائدها الإنمائي، مجلة المستقبل العربي، العدد الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٨، ص٣٨.

(٤٥) عبدالله عبدالدائم، التربية في البلاد العربية، مصدر سابق، ص١٥١.

خلاصة البحث:

يتوخى هذا البحث الولوج في العلاقة الدينامية بين التعليم والتنمية قاصداً بذلك معرفة ماهيّة العلاقة بينهما، وطبيعة هذه العلاقة واتجاهاتها، ومتى يكون أحدها سبباً والآخر نتيجة، بيد أنّ هذه الدراسة جعلت من التعليم متغيراً مستقلاً ومن التنمية متغيراً تابعاً، ومن جهة أخرى حاولت الكشف عن طبيعة الاعتمادية المتبادلة بينهما، ومن حيث الأثر والتأثر، ومعرفة مدى الارتباط بينهما، وما هي الآثار التي يتركها التعليم على عمليات التنمية ومخرجاتها.

وتبيّن من خلال هذه الدراسة إن هنالك علاقة وثيقة بين التعليم من جهة والتنمية من جهة أخرى، وذلك من خلال المسلمة التي تقول بأنه كلما ارتفع المستوى العلميّ والثقافيّ لأبناء مجتمع ما، كان ذلك سبباً في تصاعد وتنامي وتأثر التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وفي مراحلها ومجالاتها كافة.

غير إن الدراسة لم تقف عند هذا الحدّ فحسب، بل تعدت ذلك، لتبين أهمية التعليم بوصفه استثماراً، شأنه شأن المدخلات المادية الأخرى، كالأجهزة، والآلات الماديّة الداخلة في عمليات التنمية، فكشفت عن الأهمية النظريّة والعملية لاستثمار المخرجات البشريّة التي تهيئها المؤسسات التربوية والتعليمية في المجتمعات كافة.

فالتعليم بوصفه استثماراً بشرياً يعمل على تهيئة الكوادر البشريّة المدربة فنيّاً وعلمياً وتقنياً، لتأخذ أدوارها ومكاناتها في المجالات المختلفة التي تتطلبها عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، كما يبدو من الضروري أنْ نبيّن في هذا المقام أننا بحاجة إلى استراتيجيّة تربوية تبنى على أسس علمية وموضوعيّة سليمة نابعة من حاجات المجتمع العربيّ، وظروفه الاجتماعيّة والاقتصاديّة، لتلبي الاحتياجات المتزايدة التي تتطلبها مؤسسات المجتمع ونظمه الاجتماعية.